مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (6) / العـدد: (1)، (2022)، ص 193 - 206

تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام أحادي القطبية
دراسة تحليلية للتحولات الدولية الراهنة

The effect of the balance of power on the reconfiguration of a unipolar system
An analytical Stydy of the current international transformations

زكرياء مقيدش
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، mekidechezakaria@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2022/05/30 تاريخ قبول النشر: 2022/ 06/14 تاريخ النشر: 2022/ 06/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم تحليل لجملة التحولات التي تشهدها توجهات العلاقات الدولية، وخاصة في ظل بروز العديد من المؤشرات التي تؤكد على أن النظام الدولي الحالي يشهد تغيرات هيكلية وبنيوية كبيرة جدا، والتي تنبئ لدى شق كبير من الباحثين في الشؤون الدولية على أن ما نشهده اليوم في العلاقات الدولية من تحولات متسارعة هو في الحقيقة انعكاس لحالة التغلغل التي بدا يعاني منها نظام أحادي القطبية وبداية بروز لنظام دولي جديد هو اقرب في بنيته إلى التعددية القطبية، ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة هذه الأطروحات بالاعتماد على مفهوم توازن القوى كأحد أهم المداخل في فهم مسارات التحول والتغيير في النظم الدولية.

الكلمات مفتاحية: توازن القوى؛ نظام دولي؛ أحادية قطبية؛ التغيرات البنيوية.

Abstract:

This study aims to try to provide an analysis of the set of transformations witnessed by th e trends of international relations, especially in light of the emergence of mani indictors that comfirm that the current international system is witnessing very large structural and structural changes, wich predicts among a large part of researchers in international affaires that what we are witnessing today in internationa relations, rapid transformations are in fact a réflection of the state of penetration from which multipolarity. Entrances to understanding the paths of transformation and change in international systems.

Keywords: balance of power; international order; unipolarity; structural changes.

1. مقدمة:

تعد مسالة التغيير والتحول في النظام الدولي من القضايا والمسائل التي لم يعد يقتصر طرحها ومناقشتها في دوائر فكرية محددة سواء كانت متقاربة في المرجعيات الفكرية والاستراتيجية أو مختلفة ومتباعدة، وإنما هذه الأخيرة أصبحت تصرح بها حكومات دول وقوى صاعدة لم تبد أي حرج في استعدادها الكامل في مقارعة الأحادية القطبية ومحاولة تقويضها، فحالة الانحسار التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب"، والحرب الإعلامية الدعائية الكبيرة التي نشبت بين هذا الأخير والحكومة الصينية، وما نجم عنها من ردود فعل اقتصادية وتجارية متبادلة بين الطرفين، وكذا التدخل الروسي والتركي في سوريا وليبيا، واستمرارية تعمق النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ، وكما شكل التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في بداية شهر آذار مارس من عام 2022، بمثابة المنعطف الأخير في مسارات إعادة البناء والهندسة الجيوسياسية والاستراتيجية لعالم ما بعد الأحادية القطبية.

وتدفعنا هذه التحولات التي يشهدها النظام الدولي، إلى محاولة مناقشة إشكالية رئيسية مفادها: هل ما يشهده العالم اليوم من تحولات تشير إلى ظهور حالة من اختلال في توازن القوى بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة بشكل يفسح المجال لظهور نظام دولي جديد؟

وتتضمن هذه الإشكالية عددا من التساؤلات الفرعية، التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

– هل يشير مفهوم توازن القوى بالضرورة إلى تحول في القوة أم هناك مؤشرات أخرى؟

– ما هي الميكانيزمات التي يقوم عليها نظام الأحادية القطبية؟ وما طبيعة وشكل توازن القوى السائد في ظل هيمنته؟

– هل يمكن اعتبار أن أي اختلال في توازن القوى الدولي سيؤدي بالضرورة إلى ظهور نظام دولي جديد؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات المطروحة، يمكن الاعتماد في تحليلنا على فرضية رئيسية، مفادها:

هناك علاقة بين توازن القوى الدولي وبين حالات إعادة تشكيل النظام الدولي، أي كلما اختل توازن القوى الدولي كلما أدى ذلك إلى ظهور وتشكل نظام دولي جديد.

2 . ضبط مفاهيمي واصطلاحي:

2 . 1 . مفهوم توازن القوى:

يعد مفهوم توازن القوى من اعقد وأكثر المفاهيم لبسا في حقل العلاقات الدولية والدراسات السياسية الدولية، وهذا راجع إلى الاختلافات الكبيرة بين الباحثين والدارسين للسياسة الدولية في تحديد مفهوم شامل وجامع له، والى جانب هذا التعدد في المعاني والمفاهيم شهدت تطبيقاته في أرض الواقع العديد من الأشكال والنماذج منذ ظهوره في القرن السابع عشر، مما جعله يحمل في طياته العديد من التناقضات بين بعده

الابستمولوجي وبعده الأنطولوجي، ومع هذا يبقى مبدأ توازن القوى أو نظرية توازن القوى في نظر الكثير من الباحثين والدارسين للسياسة الدولية، من أهم الأفكار في التاريخ التي مازال ينظر إليها كأحد أهم المفاتيح لدراسة السلوك الدولي وتقصي تجلياته وتطوراته.[1]

بالرجوع إلى تحديد مفهوم توازن القوى، يشير " إنيس كلاود " إلى أنه لا توجد صعوبة في تحديد جوهر فكرة توازن القوى، وإنما الصعوبة تكمن في كثرة المعاني المتصلة بهذا المفهوم، ومآل هذا الحال يعود بالأساس إلى الاستخدام غير المقيد للمصطلح من قبل المدافعين عنه أو المعارضين له على حد السواء، وفي نفس السياق كشف " إرنست هاس " عن ثمانية معان مختلفة لعبارة توازن القوى، في حين كشف" وايت "عن تسعة معان مختلفة لهذا الأخير، وهذا ما جعل المصطلح كما عبر "جورج ليسكا " :" ... يأتي بنتائج عكسية، لذا فإن هناك رغبة لم تتحقق لتحديد مفهوم توازن القوى بدقة... بسبب أنه يتمتع بدرجة عالية من المرونة "[2]

بناء على ما سبق، فسيتم اقتباس أهم التعريفات المقدمة في شان مفهوم توازن القوى، مركزين في ذلك على التسلسل الزمني لتطور هذا المفهوم من معانيه التقليدية إلى الأكثر حداثة ومعاصرة.

بشير مفهوم توازن القوى حسب " فينيلون " إلى: " ... إجراء تتخذه دولة لمنع جيرانها من أن يصبحوا أقوياء بدرجة كبيرة... لأن تضخم أمة لما وراء حدود معينة يغير النظام العام لجيرانها من الأمم ... " [3].

كما يعتبر " ستابس " أن مفهوم توازن القوى يشير إلى: " الوضع الذي تكون فيه الدول ملتزمة بالمحافظة على توازن يحمي الطرف الضعيف من الانسحاق بسبب إتحاد الأقوياء، وهو مبدأ يضفي وحدة على الخريطة السياسية للتاريخ الأوربي المعاصر "[4].

كما أورد قاموس " كولينز " الانجليزي تعريفا لتوازن القوى، مفاده: " توزيع القوة بين الدول بحيث لا يكون بمستطاع أية دولة من الدول أن تهدد فعلا المصالح الحيوية لأي دولة أخرى"[5].

بالإضافة إلى ما سبق، أصبح مفهوم توازن القوى في القرن العشرين يشير إلى معان عدة، كما أنه أصبح يتداخل مع مصطلحات أخرى كتوازن الردع النووي والأمن الجماعي، وقد جادل الواقعيون هذه المسالة وعلى رأسهم " مورغانتو " الذي اعتبر أن توازن القوى يشير إلى أربع حالات، وهو كسياسة تسعى من خلالها الدول لوضع معين، أو هو عبارة عن وضع بين الدول، أو هو تقريبا توزيع متساو للقوى بين الدول، أو هو عبارة عن توازن للقوى بين أقطاب متعددة [6]، والأهم في هذه الجزئية أن الواقعيون يولون اهتماما كبيرا لمفهوم توازن القوى، كونه يمثل الآلية الأنجع في الحفاظ على استقرار النظام الدولي الذي يتفاعل في إطار بيئة دولية تتسم بالفوضى، وكما أنه – حسب منظورهم- لا يمكن فهم مجريات السياسة الدولية إلا من خلال توازن القوى، وبغض النظر عن الصورة التي يتجلى بها سواء في ظل تعددية قطبية أو ثنائية أو أحادية [7].

كما يتقاطع مفهوم توازن القوى مع مفهوم توازن الردع النووي، الذي تبلور أكثر في فترة الحرب الباردة، الذي يقوم على إدراك القوى الفاعلة في النظام الدولي للطبيعة المدمرة والأكثر شمولية للسلاح النووي، فالدمار النووي المتبادل جعلها تحافظ على هذا التوازن في القوى بين القطبين بصورة حافظت على استقرار النظام الدولي[8]، والى جانب هذا يتقاطع مفهوم توازن القوى مع مفهوم الأمن الجماعي، الذي قد يظهر بصورته التقليدية من خلال سياسة الأحلاف والأحلاف المضادة مما يشكل رادعا أمام الدول غير القانعة والساعية نحو تغيير الوضع الراهن، أو يظهر من خلال نظام الأمن الجماعي الذي يهدف إلى الحيلولة دون تغيير النظام الدولي القائم، من خلال اتخاذ تدابير جماعية تكبح قوى التغيير[9].

مجمل القول مما سبق، أن مفهوم توازن القوى يبقى من المفاهيم الغامضة والمعقدة في السياسة الدولية، وهذا راجع كما تم إيضاحه آنفا إلى تعدد معانية وتعدد استخداماته وتطبيقاه، ولكن مع ذلك هناك شبه اتفاق بأنه يشير في حالته الخام إلى ذلك الوضع الذي تتساوى فيه القوى الفاعلة في النظام الدولي من حيث القوة والنفوذ والقدرة على التأثير، وقد يتشكل هذا في إطار قوى تفرضه أو يعبر عن سياسة دولية جماعية.

2 . 2 . في مفهوم نظام أحادي القطبية:

يشير نظام أحادي القطبية على حد تعبير " هانس "، إلى ذلك النظام الذي تتمركز القوة فيه عند قوة عظمى واحدة فقط في العالم، وهذه القوة التي تتميز عن باقي القوى الأخرى في كونها تتفوق عليها من حيث مجموعة من العوامل، والتي حددها " والتز " بالعامل الجغرافي والسكان والاقتصاد والجيش والموارد والاستقرار السياسي والكفاءة السياسية [10]، كما يرى " ستيفن بروكس" و " وليام وولفورث" أن النظام الدولي يكون أحادي القطبية إذا اشتمل على قوة تضعها إمكاناتها من القدرات في فئة قائمة بذاتها، مقارنة بالدول الأخرى، كما يركز " نونو مونتيرو" على أربعة خصائص لنظام أحادي القطبية، أولا كونه نظاما قائما بين الدول، وثانيا أنه نظام فوضوي، وثالثا أنه يعتمد على قوة عظمى واحدة [11].

من هذا المنطلق، يمكن القول أن الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفياتي مثل انهيارا لنظام دولي دام لأكثر من أربعة عقود، ليفتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى لا منافس لها في النظام العالمي، وبذلك أصبحت تمثل القوة المركزية المهيمنة على نظام الأحادية القطبية، والقادرة في نفس الوقت على فرض قيمها وسياساتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري والدبلوماسي وحتى الثقافي [12]، وكما عمل الزواج الجيوسياسي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية مع الغرب الأطلسي القائم على أوربا من ترشيحها للاضطلاع بمسؤولية حقبة جديدة من الهيمنة عالميا [13].

في هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء الحلف الأطلسي (الناتو) مفعلا، باعتباره يمثل أداة الغرب في التسلح والأمن، وكذا مدخلا من مداخل الهيمنة الأمريكية، وخاصة مع فشل الاتحاد الأوربي

ممثلا في منظمة الأمن والتعاون الأوربي في إنشاء بنية تحية قوية للأمن والدفاع الأوربي المشترك بعيدة عن حلف الناتو [14]، ويعتبر " بريجينسكي " أن هذا الإطار هو استمرارية لما كان مطبقا فترة الحرب الباردة، فالقوة الأطلسية المعتمدة على التفوق الاقتصادي والمالي والعسكري الأمريكي استطاعت أن تضفي صفة المؤسسية على موقعها المهيمن في الشؤون العالمية، من خلال شبكة ناشئة من المنظمات الدولية التعاونية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والأمم المتحدة [15].

للإشارة في هذه الجزئية، فان بريق القوة في مستواها العالمي التي ظهرت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي أهلها لتسيد النظام الدولي، لم يكن راجعا لتفوقها العسكري أو كونها صاحبة الاقتصاد الأكثر ابتكارا وغنى في العالم[16] فحسب، إنما البعد المعياري والقيمي الذي صاحب هذه القوة مكنها من نيل الشرعية الدولية كقائد للنظام الدولي، وقد عبر عن هذه الفكرة " فرانسيس فوكوياما " في كتابه " نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، وذلك في قوله: " ... إن التطور الأبرز في الربع الأخير من القرن العشرين هو انكشاف الضعف الهائل الملازم للديكتاتوريات العالمية التي تبدو وكأنها قوية جدا، .... فخلال العقدين الأخيرين انهارت حكومات كثيرة" قوية " من أمريكا اللاتينية إلى أوربا الشرقية ومن الاتحاد السوفياتي إلى الشرق الأوسط وآسيا، ... فإن الديمقراطية الليبرالية تبقى التطلع السياسي الوحيد المتماسك الذي يربط مناطق وثقافات مختلفة في جميع الكرة الأرضية، فضلا عن ذلك فقد انتشرت المبادئ الاقتصادية الليبرالية ونجحت في إنتاج مستويات لم يسبق لها مثيل من الازدهار المادي... وقد رافقت الثورة الليبرالية... التطور نحو الحرية السياسية في العالم أجمع"[17].

3 . محددات انحسار الأحادية القطبية وتطلعات بناء نظام دولي جديد:

3 . 1 . الأحادية القطبية بين الانحسار المادي والقيمي:

الحقيقة التي تقال في هذه الجزئية هي أن النقاش الدائر حول تراجع الأحادية القطبية، هو لا يخرج عن الجدل القائم بشان تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم، ويبدو أن هذه المسالة لم تطرح من قبل دوائر فكرية خارجية بقدر ما هي مطروحة أكثر داخل أمريكا من قبل العديد من نخبها الفكرية والسياسية والإعلامية والمثقفة، ويناقش هذه المسالة " ايمانويل والرشتاين" ، في كتابه " انحسار القوة الأمريكية" بقوله:" هل نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على طريق الانحسار؟ قلة من الناس من تصدق مثل هذا القول، والوحيدون الذين يصدقونه هم صقور الولايات المتحدة الذين تعلو أصواتهم منادين بسياسات تعكس مسار هذا الانحسار"[18]، ويسترسل " والرشتاين" في تحليله باعتبار أن بداية انهيار الهيمنة الأمريكية لا يرجع للتداعيات الناجمة عن أحداث 11 من سبتمبر، وإنما في الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تذوى كقوة عالمية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وما كان من ردة فعل أمريكية إزاء الإرهاب هو التسريع في خطة هذا

الانحسار، وتبقى في نظر "والرشتاين" أن العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي ساهمت في ظهور الهيمنة الأمريكية هي نفسها التي تتسبب في تراجع الدور القيادي والمهيمن لها[19].

من جهة أخرى يعتبر" بريجينسكي" أن الغرب ممثلا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة وعظمى، مثلث في بداية التسعينات من القرن العشرين تلك القوة قادرة على إنعاش التفوق العالمي للغرب، ولكن منذ عقود باتت هيمنة الغرب السياسية الطويلة على العالم تعني من الانحسار والانطفاء، فالعشرون سنة التي مرت أظهرت مدى بعد الاتحاد الأوربي أن لعب دور سياسي عالمي جاد، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمكانتها العالمية المتفوقة فقد بدت هزيلة، وخاصة في ظل وجود تغييرات جوهرية في توزع القوة العالمية، وكذا وجود حالة من الوعي واليقظة العالمية على صعيد ممارسة تلك القوة، بالإضافة إلى تنامي الشكوك بشان حيوية النظام الأمريكي، بسبب العواقب السلبية للسياسات والمبادرات الخارجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية[20].

وفي نظرة مخالفة جزئيا يعتبر " ريتشارد هاس" رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، في كتاب له والمعنون بـ" عالم تكتنفه الفوضى: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم"، أن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد قابلا للاستمرار بعد انهيار أركانه الأساسية، ويتجلى هذا من خلال انتشار القوة بين عدد كبير من الفاعلين الدوليين يف عصر العولمة، فضلا عن التهديدات العالمية والعابرة للحدود والقوميات، وكذا تصاعد حدة التنافس بين القوة الكبرى وأزمات الثقة بين الحلفاء وعدم الاستقرار الداخلي الذي وصلت تجلياته إلى الولايات المتحدة الامريكية[21].

ومن جانب آخر يعتبر " هاس " أن الأخطر في هذه المرحلة التي يعيشها النظام الدولي، هو تضخيم مقاربة تراجع الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الصين، التي مازالت تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكما أن تراجع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، لا يعني وجود قوة قادرة على قيادته بدلا منها، وهذا ما يدفع إلى ضرورة تعاون القوى الكبرى الصاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة القوى الفوضوية العالمية[22].

كما يبدو أن الحداثة الليبرالية تعيش هي الأخرى أزمة عميقة، فقد اعتبر " ميشورا " أن هذه الأخيرة قد أدت إلى تراجع قيم الإحساس بالمجتمع والهوية، وهذا في ظل محاولة التحليلات الغربية التقليل من حدة الاستياء والغضب والعنف الجماعي الذي رافق انتشار الديمقراطية والراسمالية[23]، وفي نفس السياق يشير " جون ميرشايمر" في دراسة نشرتها "مجلة الأمن الدولي" عام 2019 تحت عنوان " صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي" إلى أنه بدا واضحا أن النظام الدولي الليبرالي يعيش – على حد تعبيره- " ورطة عميقة"، فالدعائم التكوينية له تشهد تحولات كبيرة، كما أن السياسات الليبرالية المتبعة في فترة ما بعد الحرب الباردة كانت معيبة ومشوهة بشكل عميق، فطريقة نشر الديمقراطية الليبرالية وإعطاء الأولوية للمؤسسات الدولية على حساب العوامل الداخلية للدول، أدى

إلى تصادمها مع النزعة القومية وخاصة المسائل المتعلقة بالهوية والسيادة الوطنية، كما أن الاقتصاد المعولم بشكل مبالغ فيه أدى إلى نمو قوى خارج القطب الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض الأحادية القطبية وإيصال النظام الليبرالي إلى النهاية[24].

تكملة لما سبق، فقد حذر " مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي" في تقرير أصدره بعنوان" الاتجاهات العالمية: مفارقات التقدم"، من أن المرحلة المقبلة ستشهد صعودا للتوترات داخل الدول وفيما بينها، كما يتوقع أن يواجه النظام الليبرالي القائم والذي تتبناه غالبية الدول الغربية خطر صعود التيارات الشعبوية سواء كانت يمينية أو يسارية، بشكل ينبئ بان عصر الهيمنة الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة أوشك على نهايته[25].

استنادا إلى ما تم عرضه آنفا من تحليلات بشأن تراجع الهيمنة الأمريكية وبداية انحسار القطبية الأحادية الليبرالية، تبقى هناك فرضية لابد من مناقشتها، ومفادها: "أنه هناك علاقة بين إمكانية وجود تحولات في البنى التكوينية للمنظومة المجتمعية الأمريكية ككل وبين تراجع الدور القيادي والريادي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي"، والشاهد الأول على إمكانية ثبوت هذه الفرضية هو التحول الكبير الذي شهده السلوك الخارجي في عهد الرئيس السابق " دونالد ترامب" الذي عمل بشكل واضح على تقويض أسس النظام الليبرالي الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ولا يمكن تبرير هذا التحول بالتركيز على دور القيادة السياسية وتأثيراتها على التحول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة بالذات، وخاصة نحن نتكلم عن دولة تصنف ضمن أعرق الديمقراطيات في العالم، والتي لا تخضع سياساتها للشخصنة أو الانفراد بالقرارات، إلا إذا اعتبرنا أن ما تم افتراضه سابقا هو يعبر في الحقيقة عن تحول في البنى المؤسسية وتوجهاتها وقيمها داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الشاهد الثاني، فيتمثل في رفض الرئيس السابق " دونالد ترامب" لنتائج انتخابات الرئاسة لعام 2020 والتي فاز بها منافسه الرئيس الحالي " جو بايدن" واتهامه بالتزوير، وما تبعها فيما بحد من أحداث وصلت مداها باقتحام أنصار " ترامب" لمقر الكنغرس الأمريكي ونزول قوات من الجيش الأمريكي للتصدي لهم وتفريقهم، في حادثة غير مسبوقة لم يشهدها التاريخ الديمقراطي الأمريكي، بحيث أصبحت أمريكا في هذه الفترة لا يختلف حالها كثيرا عن جمهوريات الموز كما أطلق عليها من قبل الإعلام الأمريكي، وهذا ما جعل التساؤلات تطرح بشان الديمقراطية الليبرالية في أمريكا ومآلاتها، وهذه الحادثة انعكست سلبا لا محالة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ريادية في النظام الليبرالي الدولي وعن الوضع الحقيقي لسلم القيم المدنية والسياسية بداخلها.

3 . 2 . تحول القوة وفرضية تأرجح ميزان القوى لصالح نظام دولي جديد:

بناء على ما تم عرضه سلفا، ثبت أنه يوجد توجه عالمي بان الولايات المتحدة الأمريكية تشهد تراجعا كبيرا في ريادتها للنظام الدولي، مما انعكس ذلك على المدة الزمنية التي سيستمر فيها نظام أحادي القطبية، وخاصة في ظل تداعيات السلوك الخارجي الأمريكي في عهد الرئيس السابق " دونالد ترامب"، أين تخلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها في ضمان الأمن الدولي مقابل التزام سياسة أحادية الجانب تركز على الشؤون الأمريكية فحسب[26]، وظهر هذا جليا في الانفلات الذي أصبح يعيشه العالم في ظل الفراغ الذي تركته هذه الأخيرة، فالحلفاء التقليديين للولايات المتحدة أصبحوا يبحثوا عن بدائل أمنية وإستراتيجية بعيدا عن الغطاء الأمريكي، كالاتحاد الأوربي، واليابان ودول جنوب شرق آسيا والهند في مواجهة الامتداد الصيني، ودول الخليج وعلى رأسهم السعودية في مواجهة التهديد الإيراني وخاصة منه التهديد النووي، وبذلك أصبح العالم يعيش في إطار نظام دولي هو اقرب للفوضى منه للتعددية أو الأحادية.

وعليه، فالسؤال الذي وجب مناقشته في هذه الجزئية هو هل ما يشهده النظام الدولي حاليا هو تحولا في القوة؟، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن التراجع الملموس للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي ليس معناه أنها أصبحت فاقدة لمقومات القوة العظمى، ولكنها أصبحت غير قادرة على تحمل تكاليف الهيمنة، وقد ناقش " روبرت غيلبن" هذا الوضع الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في كتاب معنون بـ" الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، حيث اعتبر أن التوازن يحدث في نظام دولي تهيمن عليه قوة عظمى وحيدة، إذا كان هناك توازن بين تكاليف التوسع ومنافعه، ويصبح النظام غير متوازن في حالة أصبحت القوى أو القوة المسيطرة غير قادرة على المحافظة على الوضع الراهن، وهذا نتيجة عدم قدرتها على مجابهة تكاليف التوسع والنفوذ وحماية قواعد النظام والاقتصاد الدولي، وبذلك يؤدي التباعد بين التكاليف والموارد إلى التراجع السياسي والاقتصادي للدولة المهيمنة، وبذلك يختل التوازن في النظام الدولي القائم، وهذا ما جعل السلام الأمريكي يتعرض لإجهاد كبير بعد بضعة عقود فقط[27].

من جانب آخر، فقد اعتبر ابرز المفكرين الواقعيين وعلى رأسهم "كنيث والتز" و" جون ميرشايمر" ، أن الأحادية القطبية ما هي إلا فترة انتقالية أو حالة طارئة يمر بها النظام الدولي وسرعان ما يعود التوازن إلى سابق عهده سواء بالثنائية أو التعددية، وكما أن الأحادية القطبية تحمل بذور فنائها في طياتها، فمنذ أيام " ثيوديسيدس" كان ينظر إلى هيمنة قوة عظمى وحيدة على النظام الدولي هي الوصفة الجالبة لخراب هذا النظام، والقوة الحقيقية في استمرارية أي نظام دولي حسب الواقعيين هو وجود توازن للقوى، وكما أن الارتكاز على رجل واحد اضعف من الارتكاز عل رجلين أو عدة أرجل[28].

في نفس السياق، قدم "كريستوفر لاين" في مقال نشره عام 1993 تحت عنوان" وهم الأحادية القطبية" مجموعة من المبررات في مدى نجاعة نظام الأحادية القطبية واستمراريته، فالواقع أن الأحادية القطبية تمثل حالة طارئة في التفاعلات الدولية، وفي ظل استمرارية قوة عظمى واحدة مهيمنة فان هذا يؤدي إلى إقلاق الدول الأخرى التي تسعى إلى محاولة موازنة الدولة المهيمنة، وهذا ما يخلق دولا كبرى جديدة، التي تدخل في منافسة مع الدولة المهيمنة، مما يؤدي إلى استنزاف القوة النسبية للدولة المهيمنة بشكل يجعلها تتراجع لصالح الدول المنافسة لها، وبهذا تفقد الدولة العظمى هيمنتها على النظام الدولي[29].

ربطا مع ما تم تقديمه في فقرات سابقة، يبدو أن النظام الدولي الحالي يشهد تحولا في القوة وصراعا بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة أو غير القانعة كما عبر عنها " اورغانسكي" في مناقشته لقضية التغيير في النظام الدولي، فنظرية تحول القوة التي قدمها هذا الأخير مازالت صالحة لتفسير التحولات الدولية الراهنة، فقد قسم " اورغانسكي" الدول في النظام الدولي حسب درجة القوة والرضى إلى أربعة أقسام، وتتمثل في: الدول القوية والقانعة أو الراضية، والدول القوية وغير القانعة، والدول الضعيفة وغير القانعة ، والدول الضعيفة والقانعة[30].

وفق ما قدمه " أورغانسكي" في نظريته فان الفئة الثانية من الدول هي التي تدخل في منافسة مع القوى المهيمنة وتعمل على ترجيح ميزان القوى لصالحها بشكل يجعلها متفوقة على القوة المهيمنة أو موازية لها، أما الفئة الثالثة من الدول بالرغم من أنها غير راضية عن الوضع القائم فهي ليست لديها القدرة ولا القوة على المنافسة، في حين أن الدول من الفئة الثالثة فيمكن القول عنها أنها خارج اللعبة31، ويبدو من خلال جملة التحليلات والتفسيرات المقدمة سابقا، أن الطرح الواقعي بشقيه الدفاعي والهجومي كان أقربا للواقع، ويعكس بشكل كبير جملة التحولات التي يشهدها النظام الدولي الحالي، من خلال ظهور قوى تقارع الهيمنة الأمريكية ممثلة في الصين وروسيا، كما يمكن اعتبار الدول التي صنفها "اورغانسكي" ضمن الفئة الضعيفة غير القانعة، تلك القوى الإقليمية التي تريد أن تلعب أدوارا تخدم بها القوى الساعية لتقويض الأحادية القطبية، وعلى رأسها إيران وتركيا وقد تستقطب دولا أخرى من نفس الفئة في عملية التحول.

وتجدر الإشارة في هذه الجزئية، إلى أن هناك اتجاه قوي يعتبر أن المؤشرات التي بنى عليها أنصار زوال الأحادية القطبية في الأمد القصير، هي في الواقع مؤشرات غير كافية، فبالنظر إلى سلوك القوى الكبرى وبالرغم من خطابها المتعمد على تعدد الأقطاب فهو لا يقود إلى موازنة القوة الأمريكية، ويعتمد هذا الاتجاه ومن بينهم " داريو باتيستيلا" على فجوة الموارد غير المسبوقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى المنافسة، وذلك بالنظر إلى محددين مهمين وهما حجم الاقتصاد وحجم الإنفاق العسكري، ولذلك استمرارية الأحادية القطبية لا يعود

بالأساس إلى ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من قدرات، وإنما يعو بالتحديد إلى إحجام القوى المنافسة عن معادلة القدرات المادية التي تملكها الدولة المهيمنة[32].

فالصين المنافس الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، التي تشير التقارير الدولية عن مدى التفوق الكبير التي بلغته في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، فإنها لا تسعى إلى موازنة القدرات العسكرية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس سيبقى النظام الدولي أحادي القطبية ما لم تحاول الصين تحويل مقدراتها المادية إلى قوة عسكرية عظمى، ويضيف في هذا السياق " مونتيرو" حتى تتمكن الصين والقوى الكبرى الأخرى من تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم إنهاء عالم الأحادية القطبية، لابد من توفر شرطين أساسين، وهما : أن تكون لديها القدرة على نشر قوات عسكرية خارج منطقتها، والثاني أن تحافظ على قوتها الاقتصادية بشكل يضاهي القوة الاقتصادية الامريكية[33].

بالرغم من منطقية الحجج المقدمة من قبل هذا الاتجاه، فهناك بعض الجوانب والمتغيرات لابد من الإحاطة بها حتى تكتمل الصورة، فعند الحديث عن بداية نهاية الأحادية القطبية والتأكيد على وجود مؤشرات قوية تبت وجود تحول في ميزان القوى الذي سيفضي إلى خلق نظام دولي جديد في الأمد القصير أو المتوسط، فلا يعني هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتراجع في السلم الهراركي للقوى الفاعلة في النظام الدولي وتصبح دولة هامشية، وإنما ما يتم مناقشته أن الولايات المتحدة بلغت قوتها النسبية حدها النهائي، الذي لا تفيد سياسة إعادة إنتاجها أو تعزيزها مع النمو المتسارع والمطرد للقوى المنافسة وعلى رأسها الصين.

فمنذ العام 1990 إلى غاية العام 2019 تضاعف الناتج القومي الصيني بمقدار 14 ضعفا تقريبا(من 828 مليار دولار إلى 11.537 تريليون دولار)، في حين تضاعف الناتج القومي الأمريكي في نفس الفترة مرة واحدة (من تريليون دولار إلى 18.3 تريليون دولار) [34]، كما عملت الصين على التأسيس لنظام اقتصادي دولي موازي للنظام الاقتصادي العالمي القائم، من خلال الدور الاقتصادي الكبير الذي تقوم به في إطار منظمة شنغهاي وكذلك تعزيز سبل التكامل الاقتصادي في إطار تجمع دول " البريكس" لكسر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية والغربية على الاقتصاد العالمي، كما عملت على إنشاء في إطار تجمع " البريكس" بنك التنمية، كما أنشأت " المصرف الآسيوي للاستثمار" لمساعدة الدول الأسيوية التي تعاني من نقص في التمويل في مجال البنية التحية[35]، وهذا فضلا على مبادرة " الطريق والحزام" الذي يعد من أضخم المشاريع الاقتصادية التي تشهدها الألفية الثالثة، والذي يضمن للصين وصول آمن للطاقة وكذا تامين خطوط تجارتها البرية والبحرية من أراضيها إلى غاية أوربا[36].

أما في الجانب العسكري، تشير التقارير إلى وجود ارتفاع تصاعدي ومتسارع لموازنة الدفاع الصينية، بحيث أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تشير التقديرات إلى أن الصين تصبح ثاني

اكبر منتج للسلاح في العشر السنوات القادمة، كما كشفت الصين عن امتلاكها لأول حاملة طائرات وقاذفة شبح جديدة، وصواريخ باليستية مضادة للسفن، كما أنها حققت تفوقا كبيرا في مجال تكنولوجيات السلاح وكذا الفضاء، كما أنها تشتري أسلحة جد متطورة من روسيا وتعمل على الحصول على حق إنتاج الأسلحة المشترك مع روسيا37.

كما تعمل الصين على الوصول في علاقتها مع روسيا إلى مستوى التحالف الاستراتيجي والمتميز، إذ تمتلك روسيا القوة العسكرية والخبرة التي تنقص الصين، فضلا من كونها تمثل مصدرا مهما للطاقة الضرورية لاستمرار صعود الصين الاقتصادي[38]، وظهر هذا جليا من خلال الأزمة الأوكرانية الأخيرة التي أظهرت فيها فيها روسيا قوتها العسكرية العظمى وإستراتيجيتها في حماية أمنها القومي، ومواجهة إمكانية امتداد الحلف الأطلسي وبروزها كقوة فاعلة في النظام الدولي، لا تسعى للحفاظ على الوضع القائم.

ويمكن القول، أن العملية العسكرية التي شنتها القوات الروسية في أوكرانيا، وما نجم عنها من تبعات وتفاعلات دولية، أن الهيمنة الأمريكية في ظل الأحادية القطبية تشهد انهيارا متسارعا وحادا، كما كشفت عن مدى محدودية الدور الأمريكي، الذي حاول أن يحافظ على دعائم الأحادية القطبية المهزوزة، فبالنظر إلى استمرار روسيا في عمليتها العسكرية من دون الأخذ بعين الاعتبار حجم العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة المسلطة عليها، وكذا رفض الصين الالتزام بتحذيرات أمريكا من تقديم مساعدات اقتصادية لروسيا، وكذا حالة الاصطفاف التي ظهرت من بعض الدول إلى جانب روسيا، كامتناع السعودية وبعض دول الخليج وبعض الدول العربية من فتح إمدادات أكثر لدول أوربا من الغاز والنفط، وآخرها استمرار الهند في شراء النفط الروسي، كل هذا ينبئ بان النظام الدولي يشهد تحولا في موازين القوى بشكل يدفع أكثر نحو بداية أفول الأحادية القطبية.

4. الخاتمة:

حاولت هذه الورقة تحليل قضية تعد من أهم القضايا المطروحة في دوائر الفكر الاستراتيجي الرسمية وغير الرسمية، والتي أثيرت بشأنها الكثير من التحليلات والمناقشات بين الدارسين والباحثين والمتخصصين في حقل العلاقات الدولية، وهي المتعلقة بمدى صمود واستمرارية الأحادية القطبية في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدا العالم والنظام الدولي، وانطلقنا في تحليلنا لهذه القضية من خلال الاعتماد على فرضية تقودنا حول إمكانية وجود تحولا في القوة في النظام الدولي بشكل يؤثر على موازين القوى وفتح المجال نحو التأسيس لنظام دولي جديد، وقد تم الالتزام في هذا التحليل على ارض كل التحليلات المقدمة من قبل المنظرين والباحثين والدارسين الذي تناولوا بالدراسة مسالة التغيير في النظام الدولي، كما تم عرض كذلك جملة من الشواهد والحقائق التي أفرزتها التفاعلات الدولية في الفترة الراهنة، وبناء على هذا تم التوصل إلى عدد من النتائج، التي يمكن عرضها في النقاط التالية:

1. ليس من المبالغة القول أن نظام أحادي القطبية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وبالنظر إلى مسار التفاعلات الدولية التي بنيت في إطار مازال يمر بفترة انتقالية ولم يؤسس بعد لدعائم قوية تحافظ على الأمن والسلم الدوليين لمدى طويل.
2. بالنظر إلى التحولات التي يشهدها العالم اليوم، فانه يوجد هناك تحولا فعليا للقوة في النظام الدولي، بشكل يدفع بقوة نحو إعادة تفعيل مبدأ توازن القوى كأرضية يؤسس عليها نظام دولي جديد وان لم يكن في المدى القصير ولكن في المدى المتوسط كأقصى حد.
3. بالنظر إلى مسار التفاعلات القائمة في إطار النظام الدولي الحالي، فان التحولات التي ستشهدها موازين القوى الدولية لا تفضي بالضرورة لظهور نظام متعدد الأقطاب، وإنما سيشهد العالم حالة من الفوضى قبل أن يستقر على بنى محددة تؤسس لنظام دولي جديد.

5. الهوامش:

(**1**) شيهان، مايكل، توازن لقوى التاريخ والنظرية، تر: أحمد مصطفى، محمد السيد، المركز القومي للترجمة، ص،ص.12،11.

(**2**) المرجع نفسه،ص.12.

(**3**) المرجع نفسه،ص.13.

(**4**) المكان نفسه.

(**5**) ليتل، ريتشارد، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، تر: هاني، تابري، دار الكتاب العربي،ص،ص.37،36.

(**6**) المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى، ص.90.

(**7**) الجرباوي، علي، حبش، لورد،" النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية"، سياسات عربية، ع.(38)، مايو.(2019)،ص. 32.

(**8**) فهمي، عبد القادر محمد، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص.120.

(**9**) المكان نفسه .

(**10**) Hansen, Birthe, unipolarity and world politics: a theory and its implications, Routledge, p.5.

(**11**)بن عنتر، عبد النور، " القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟"، تر: سلطاني،عومرية، سياسات عربية، ع.(46)، سبتمبر(2020)، ص.101.

(**12**)كلاع، شريفة،" نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين؟ "، مجلة السياسة العالمية، م.(5)، ع.(2)، (2021)،ص.73.

(**13**)بريجينسكي، زبيغنيو، رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، تر: جتكر، فاضل، دار الكتاب العربي، ص.20.

(**14**)حسين، عدنان السيّد، التوسع الأطلسي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص.6.

(**15**)بريجينسكي، زبيغنيو، مرجع سابق، ص.21.

(**16**)المرجع نفسه، ص.20.

(**17**)فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، تر: شاهين، فؤاد،وآخرون، مركز الإنماء القومي، ص.25.

(**18**)فالرشتاين، إيمانويل، إنحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة في عالم من الفوضى، تر: قاسم،إيزيس، المركز القومي للترجمة، ص.17.

(**19**)المرجع نفسه، ص.18.

(**20**)بريجينسكي، زبيغنيو، مرجع سابق، ص،.16،15.

(**21**)أحمد، أحمد يوسف، وآخرون، حال الأمة(2017-2018): عام الأمل والخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ص،.24،23.

(**22**)المرجع نفسه، ص.24.

(**23**)المرجع نفسه، ص.25.

(**24**)ميرشايمر، جون، صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي، تر: خشيب، جلال، المعهد المصري للدراسات، ص،ص.2،1.

(**25**)أحمد، أحمد يوسف، وآخرون، مرجع سابق، ص.25.

(**26**)المكان نفسه.

(**27**)غيلبن، روبرت، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، تر: عمر، سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، ص.194.

(**28**)الجرباوي، علي، حبش، لورد، مرجع سابق،ص.32.

(**29**)المرجع نفسه، ص.34.

(**30**)محمد، علاء عبد الحفيظ، " تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، نقلا من : **https**://**caus**.**org**.**lb**/**ar**/تأثيرات-الصعود-الروسي-والصيني-في-هيكل/

(**31**)المرجع نفسه.

(**32**)بن عنتر، عبد النور، مرجع سابق، ص.103.

(**33**)المكان نفسه.

(**34**)الجمل، محمد غازي، " الصلراع الأمريكي-الصيني وأثره على النظام الدولي "، نقلا من :
https://**studies**.**aljazeera**.**net**/**ar**/**article**/**4860**

(**35**)محمد، علاء عبد الحفيظ، مرجع سابق.

(**36**)المرجع نفسه.

(**37**)المرجع نفسه.

(**38**)الجمل، محمد غازي، مرجع سابق.

6. قائمة المراجع:

(**1** أحمد يوسف أحمد. حال الأمة(2017-2018): عام الأمل والمخاطر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.

(**2** الجرباوي علي حبش. ''النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية.'' سياسات عربية، مايو, 2019: 32.

(**3** الحفيظ, محمد علاء عبد. «تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة.» المجلة العربية للعلوم السياسية, صيف – خريف 2015.

(**4** إيمانويل فالرشتاين. إنحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة في عالم من الفوضى. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

(**5** جون ميرشايمر. صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2021.

(**6** حسين عدنان السيد. التوسع الأطلسي. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

(**7** خالد موسى المصري. مدخل الى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى، 2014.

(**8** روبرت غيلبن. الحرب والتغيير في السياسة العالمية. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

(**9** ريتشارد ليتل. توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

(**10** زبيغنيو بريجينسكي. رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية. بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.

(**11** شريفة كلاع. ''نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين؟'' مجلة السياسة العالمية، ع2, 2021: 73.

(**12** عبد القادر محمد فهمي. النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. عمان.الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

(**13** عبد النور بن عنتر. ''القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟'' سياسات عربية، سبتمبر, 2020: 101.

(**14** فرانسيس فوكوياما. نهاية التاريخ والإنسان الأخير. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993.

(**15** مايكل شيهان. توازن القوى بين التاريخ والنظرية. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

(**16** محمد غازي الجمل. مركز الجزيرة للدراسات. 3 ديسمبر, 2020 . **https**://**studies**.**aljazeera**.**net**/**ar**/**article**/**4860** (تاريخ الوصول 5 أفريل, 2022.(

المراجع باللغة الاجنبية

1) Birthe, Hansen. unipolary and world politics:a theory and its implications. LANDON: Routledge, 2011.